هيمنة القرآن

يفصل لنا الإمام الصبار الشكور ابن تيمية هذا المعنىٰ تفصيلًا جليلًا شافيًا، إذ يقول في كتابه جواب أهل الإيمان: (فإنه «أي: القرآن» قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن الله، وعن اليوم الآخر، وزاد علىٰ ذلك بيانًا وتفصيلًا، وبين الأدلة والبراهين علىٰ ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم، ورسالة المرسلين، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين، وبين عقوبات الله لهم، ونصره المتبعين لها، وبين ما حرف منها وبدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر الله ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة علىٰ ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة. فهو شاهد بصدقها، وشاهد بكذب ما حرف منها، وهو حاكم بإقرار ما أقره الله، ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات؛ حاكم في الأمريات).

ثم يقول رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون في أصول الدين والعلوم الإلهية، وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات، وأهل الرأي كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن، ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلىٰ نبي آخر وكتاب آخر فضلًا عن أن تحتاج إلىٰ شيء لا يستقل بنفسه).

وإذا كان هذا هو شأن القرآن بالنسبة إلىٰ الكتب السماوية، فما بالك بالكتب

الوضعية التي يبتدعها البشر ليحكم بها المسلمون في دينهم ودنياهم؟ ما بالك بالكتب التي يزعم أصحابها أنها تفصل أحكام الدين، وفقه الشريعة الإسلامية؟ ألا يجب أن يجعل المسلمون - كما أمر الله - للقرآن الهيمنة علىٰ كل كتاب يشرع قانونًا، أو يفصل بزعم واضعه أحكامًا في الدين؟ بل يجب عرض كل كتاب قانوني، أو ديني علىٰ حق كتاب الله وهداه فإن كان ما في هذه الكتب يطابق ما جاء به القرآن، ويشرف بالانتساب إليه، والغاية منه الدعوة إلىٰ الله، فهو حق وخير، وإلا فهو شر يجب استئصاله، والتحذير منه، والمتدينون لا يفتنون بكتب القوانين الوضعية، كما يفتنون بالكتب الدينية. فالأولىٰ معروف نسبها وغايتها ومصدرها، أما الثانية فينسبها أصحابها إلىٰ الكتاب والسنة، ويزعمون أنها تمثل الناحية الروحية في الإسلام، أو تفصل الحقائق العليا في شريعته الخالدة!! في حين أنك لو ابتليت ما في تلك الكتب لوجدتها قناع مجوسية، ولثام إلحاد ينافق بالرياء، ولا سيما كتب هذه الإمعات التي فتنتها امرأة، ومن أجلها فسقت عن أمر الله، وآمنت معها أن المرأة قوامة علىٰ الرجل، وأن الدين عمل فردي لا شأن له بالجماعة، ولا ينظم الحكم، ولا بشئون الحياة. قالوا ذلك من أجلها، فمهدوا لها بهذا إلىٰ الجريمة المستعلنة التي كانت تخفيها ببقية من خوف، وشِفٍّ رقيق من الحياء.

ولكنها وجدت من يعينها علىٰ أن تهتك الستر كله، وعلىٰ أن تعلن الحرب - دنيئة مُلْتَاثة البغي - علىٰ سنة الله وفطرته التي فطر الناس عليها، وعلىٰ دينه ترميه بالجمود والعدوان الظالم علىٰ حقوق المرأة، وجدت من يعينها علىٰ ذلك، وكانوا - ويا أسفاه - ممن يفترون أنهم من رجال الدين وعلمائه!!.

وجوب الرقابة على الكتب الدينية:

يجب مراقبة كل كتاب ديني، وعرضه علىٰ الكتاب والسنة، والحكم عليه بعد ذلك حكمًا عادلًا مجردًا من كل هوىٰ وعاطفة، حكمًا لا يرعىٰ غير وجه الله ذي الجلال، وذلك حتىٰ نحول بين الناس - وبخاصة الشباب في هذا العصر العربيد المجون والإلحاد - وبين الزيغ والضلال والفتنة، وسيتهمنا بعض من يعيشون علىٰ افتراء الكذب، والدجل باسم الحرية، أننا بهذا نقيد حرية الفكر المطلقة المقدسة ونعاديها!!.

ولسنا والله من أعداء الفكر ولا حريته، وكيف ونحن دعاة إطلاق الفكر من إسار التقليد الوثني لتراث الجاهلية، وأغلال العبودية لإباحية الغربَ وإلحاده حتىٰ يستطيع الفكر أن ينعم بصرًا بالنور الإلهي يهديه إلىٰ الحق، وحمىٰ الحقيقة؟! ولكنا أعداء المجون والإلحاد يسميان حرية فكرية.

الحرية بين التقييد والإطلاق:

ليس في الوجود، ولا عند العقل ما يسمىٰ حرية مطلقة، بل كل حرية مقيدة بقيد قد يكون ظلمًا أو عدلًا، أما القيود الظالمة فنحن أول الدعاة إلىٰ تحطيمها، أما العادلة فنحن أول الدعاة إلىٰ بقائها وحراستها حفاظًا علىٰ الفكر نفسه، وعلىٰ الأخلاق، وعلىٰ الدين، فليست حريتك مطلقة في جمع المال، بل هي مقيدة بوجوب اتباع السبل المشروعة لجمعه، وإلا كان الغصب والنهب والسلب والسرقة، وليست حريتك مطلقة، وأنت تسير في الطريق، بل هي مقيدة بوجوب مراعاة آدابه، وإلا كانت ضعة الأخلاق، ألا ترىٰ الصحف في كل ساعة تلح علىٰ حماة الآداب من الشرطة أن يبالغوا في مراقبة الشباب الماجن المستهتر من أحلاس

العربدة في الطريق، وأن يأخذوهم بالشدة الرادعة حماية للأخلاق وللأعراض؟! فهل حماية هذين أولىٰ عند حرية الفكر من حماية الدين القيِّم وعقائد المؤمنين به، وهو الدين الذي تسمو به الأخلاق، ويجعل المقاتل دون عرضه من الشهداء؟! أحماية المرأة السافرة الماجنة السفور من ذئب تتقَتَّل له الشاة ليأكلها أولىٰ من حماية الدين ممن يدسون له السم، وهم خاشعو النفاق في المحاريب؟!

لقد أذنت الحرية المطلقة للمرأة أن تسفر بالفتنة الآثمة في الطريق، وأن تبيح لحمها لشهوة كل ذئب منهوم، وأذنت الحرية المطلقة لهذه الحيوانات أن تتدين بما شاءت، وأن تتخلّق بما تهوىٰ، فكيف تريد الحرية المطلقة من شبابها المائع الماجن أن يكون علىٰ جوع الغريزة صبورًا، ونهمها جلدًا، فلا يأكل من لحم المرأة ما يريد؟! أتؤجج النار، وتلهب السُّعارَ، ثم تقول: اخمد أيها اللهب، واعقل أيها الكلب المسعور؟! يا للحرية المطلقة تلطخ بدم الجريمة يديها، ثم تسميه أصباغ وجنات وشفاه!!.

فإذا حاولنا حماية المرأة بما حماها به الدين، وتكريمها بما كرمها به، وسما بشأنها، وإذا حاولنا دعوة الشباب إلىٰ حمىٰ الدين يحتمي به من فجور الغي، ويجني من مجانيه العزة والكرامة والسمو، إذا حاولنا ذلك قالت الحرية المطلقة: رجعية وجمود في القرن العشرين!! فلا تطيق الحرية المطلقة وذئابها أن يسمعن كلمة الله، ولو أن الإسلام دعاها إلىٰ الخير لسمته بغي الشر، ولو دعاها «مستر فلان» إلىٰ أن تلعق دم الرذيلة لبشرت بدعوته علىٰ أنها روح الفضيلة!

تلك هي الحرية المطلقة، وهذا هو هدفها، وتلك وسيلتها في تحطيم الأخلاق، وتدمير الفضائل! وليست حريتك مطلقة في الملكية، بل هي مقيدة بوجوب مراعاة

ما يملك غيرك، وإلا كان البغي والجور، بل ليست حريتك مطلقة في التصرف فيما تملك، بل هي مقيدة بوجوب الإحسان فيه، وإلا كان السفه والخبال، وأقيم عليك قيم يتصرف لك في مالك، وما تملك، وليست حريتك مطلقة في الأمر بمعروف، أو نهي عن منكر، بل هي مقيدة بوجوب مراعاة ما سماه الله معروفًا، وما سماه الله منكرًا، هذا قيدها العادل، أما قيدها الظالم الذي يجب أن يتحطم، فشهوات الباغين ممن يضارون بالدعوة إلىٰ المعروف، والنهي عن المنكر، وهكذا لو فكرت في كل معاني الحرية لوجدت بجانب كل حرية قيدًا عادلًا رحيمًا حكيمًا يقيد إطلاقها، ويخصص عمومها، ويحدها بحدود ينبغي أن لا تعتد بها، وإلا كانت الفوضوية المطلقة، وإلا كان عالم وحوش انفلتت غرائزها، وجمحت شهواتها، فاندفع كل وحش منها ليجعل الآخرين بعض صيده!! وهذا فرق ما بين الغاب بحيوانه، والعالم بإنسانه، فالإنسان له عقل يقيده، وضمير يحكمه، ودين يحدد له ما يسلكه من سبيل، وكل هذه السلطات المعنوية تحد من حرية صاحبها وتقيدها، أما الحيوان المسعور، فهو زعيم أولئك الذين ينشدون الحرية الفكرية المطلقة!

فإذا كانت الجماعة البشرية قد تواضعت علىٰ ذلك، واستكانت لما قيدها به العقل، والضمير، والعرف الخاص، أو العام من قيود، فلم نتعالىٰ علىٰ الحق الذي يوجب أن تكون الدعوة إلىٰ الله في حدود ما أمر الله به، وبينه رسوله، لا كما يريد الشيوخ وتنمق الشهوات، وتتشهىٰ امرأة الأساطير!!

فإذا طالبنا بجعل الهيمنة للقرآن علىٰ كل كتاب يؤلف في الدين، وبوجوب عرض هذه الكتب علىٰ هداه، حتىٰ لا يصل إلىٰ أيدي الشباب ما يحيل يقينهم

ربيبًا، وما يبتليهم بالشبهات فوق الشبهات، وما يزلزل فيهم الثقة في أن هذا الدين هو خير الأديان، وأسماها هدىٰ وحقًّا وحكمًا وعدلًا.

أقول: إذا طالبنا بذلك فلسنا بدعًا في هذا الأمر، ولسنا أعداء حرية الفكر، إذا ثبت لك مما قدمته أن حرية الإنسانية، حتىٰ وهي في ذروة مدنيتها، وحضارتها العليا رضخت لقيود العقل والعرف راضية، فكيف تتعالىٰ هذه الحرية اليوم علىٰ الحق، وتأبىٰ إلا أن تقول في الدين الإسلامي ما تشاء؟ وإخال لو أن كتابًا ألف بحرية مطلقة في الناحية الجنسية لتعالت أصوات دعاة الحرية الفكرية تلح في مصادرته وإحراقه، والبطش بصاحبه، والتنكيل به ادعاء الحماية للفضيلة!! أما الدين الإسلامي؟!

ألا إنهم لا يدعون في الحق إلىٰ الحرية الفكرية، وإنما يهدفون من وراء ذلك إلىٰ الإلحاد والتشكيك في الإسلام باسم الحرية الفكرية.

[نقلًا عن كتاب دعوة الحق]

